

تسع وأربعون سنة على إحراق الأقصى:
أين أصبح مشروع تهويده؟
وكيف تطوّرت المواقف تجاهه؟

إعداد
براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

تسع وأربعون سنة على إحراق الأقصى:

أين أصبح مشروع تهويده؟
وكيف تطوّرت المواقف تجاهه؟

إعداد

براءة درزي

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

آب/أغسطس 2018

المحتويات

مقدّمة

قد يكون وصف جريمة إحراق الأقصى قبل 49 عامًا بالأكبر والأخطر عائدًا إلى أنّ الخطر الذي تهدّد المسجد حينها كان ماديًا وملموسًا كونه حريقًا تصاعدت فيه ألسنة اللهب وكادت تأتي على المسجد كلّه، لا سيّما أنّ قوات الاحتلال قطعت الماء عن الأقصى في اليوم ذاته فيما تأخرت بلدية الاحتلال في القدس في إرسال سيارات الإطفاء التابعة لها وسبقتها إلى المكان سيارات الإطفاء من الخليل ورام الله. الحريق أتى على منبر نور الدين، وتضررت أجزاء كبيرة من المسجد القبلي منها مسجد عمر، ومحراب زكريا المجاور له، ومقام الأربعين المجاور لمحراب زكريا، ونوافذ المسجد وغيرها.

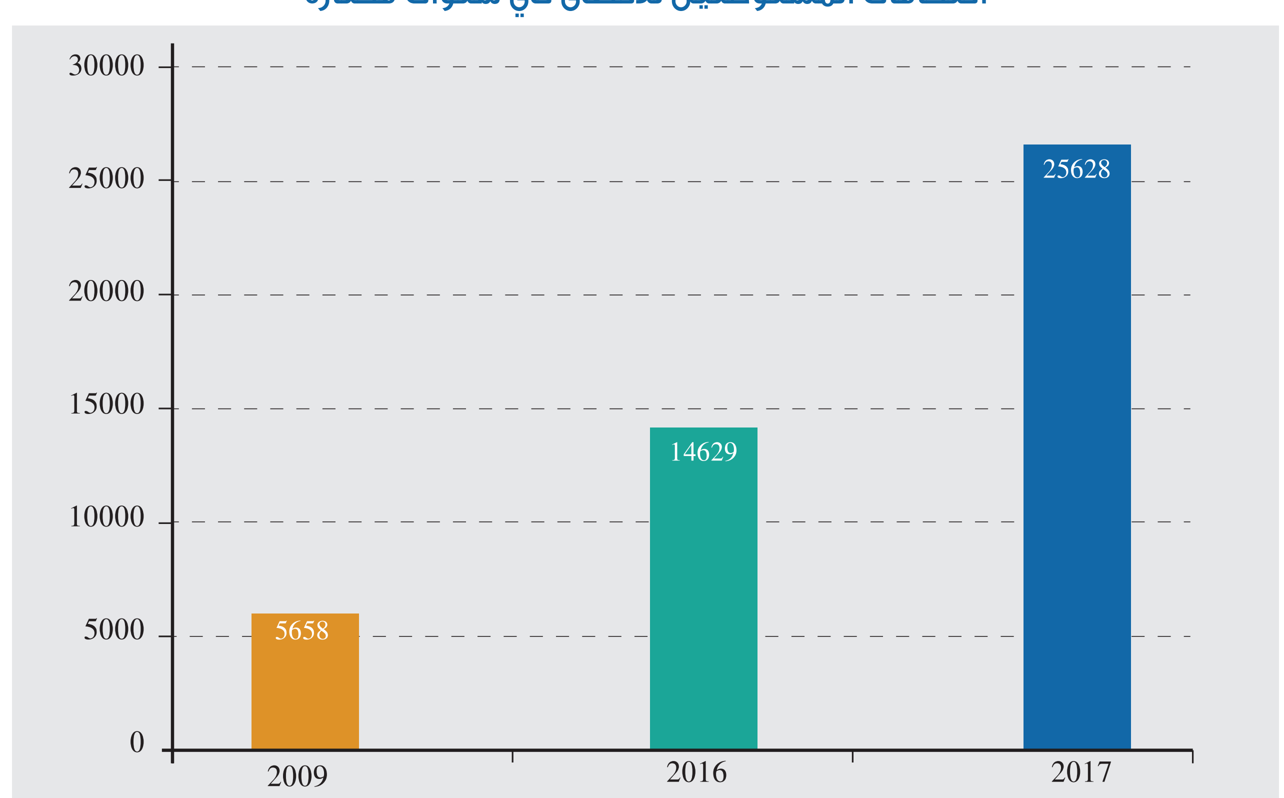
دفعت فداحة الجريمة إلى عقد أول مؤتمر قمّة إسلامي في الرّباط في 1969/9/25 وتشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي التي باتت معروفة اليوم بمنظّمة التّعاون الإسلامي، ومع توالي السنوات كانت المنظمة تعقد الاجتماعات والقمم العادية والاستثنائيّة لتصدر في ختامها بيانات تدين الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى وتدعو إلى حمايته. ومع توالي السنوات أيضًا، كانت الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد تتزايد وتتصاعد وتأخذ اتّجاهات جديدة تهدف في نهاية المطاف إلى المزيد من الخلخلة في الوضع القائم التّاريخي لتثبيت الاختراقات كحقائق على الأرض تتمسّك بها «إسرائيل» كحقّ لا مجال للتّخلي عنه.

تنامت الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى ليس بسبب التبنّي الرّسمي المتنامي لخطاب «المعبد» وحسب، وإن كان هذا هو العامل الأهم والأكثر تأثيرًا، ولكن بسبب الموقف العربي والإسلامي المنحدر نحو التّطبيع مع الاحتلال سعيًا وراء سراب «السّلام الاقتصادي»، وغياب الموقف الحازم من هذه الاعتداءات التي باتت أقرب إلى ممارسات اعتياديّة ألفها أصحاب الجلالة والفخامة والمعالي. ولا يقتصر الأمر على البيئة الإقليمية ورسائل الود التي يتلقاها الاحتلال من الجهات العربية والإسلامية المختلفة بل شكّل وصول دونالد ترمب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة والفريق الذي اختاره لإدارة الملف الفلسطيني دفعة إضافية لتصعيد الاعتداءات على المسجد في ظلّ اصطفاف أمريكي واضح مع دولة الاحتلال وتبنّي «الدفاع» عنها في المحافل الدّولية.

اقتحامات المستوطنين برعاية سياسيّة وأمنية... ونتنياهو يقرّر عودة الاقتحامات السّياسيّة

يرتفع عدد الاقتحامات عامًا بعد عام، ويتضاعف مقارنة بما كان عليه في الأعوام السابقة، حيث وصلت الزيادة عام 2017 إلى 75% مقارنة بعام 2009، وفق أرقام منظمة «يرائيه لتشجيع الصعود إلى جبل المعبد». وقد أثّر في زيادة الاقتحامات سياسات جديدة أدخلها كبار المسؤولين في الشرطة، بمن فيهم روني الشيخ، القائد العام لشرطة الاحتلال، ويورام هليفي، قائد شرطة الاحتلال في القدس، بالإضافة إلى وزير الأمن في حكومة الاحتلال جلعاد أردان، لتخفيف القيود المفروضة على اليهود الذين يقتحمون الأقصى. ومن تلك الإجراءات إلغاء الشرطة القيود المفروضة على المجموعات التي تقتحم الأقصى من حيث العدد الذي تتضمنه كل مجموعة بعدما كانت تشترط حدًا أقصى لا يتجاوز 15 عنصرًا في المجموعة الواحدة، فيما لا تزال الشرطة تمنع الاقتحامات الفرديّة، أي الاقتحامات خارج مجموعات منظّمة، ومن دون مرافقة عناصر من شرطة الاحتلال.[1]

اقتحامات المستوطنين للأقصى في سنوات مختارة



1 هآرتس، 2018/1/2. https://tinyurl.com/ybaehojc

وأظهرت أرقام نشرتها منظمة «يرائيه» أنّ عدد الاقتحامات في الأشهر الستة الأولى من السنة العبرية الحالية بلغ ما يقارب 12,135 مقارنة بـ 8,229 في الفترة ذاتها من العام العبري الماضي. وأرجعت المنظّمة الزيادة التي بدأت قبل عامين ولا تكسب زخمًا بعد عملية الأقصى إلى «المعاملة اللطيفة من الشرطة حيال الاقتحامات، وإبعاد مثيري الشغب والمرابطين الذين كانوا يزعجون المجموعات اليهودية لدى اقتحامها الأقصى، والتشجيع الديني من الحاخامات على الحج إلى جبل المعبد». وكانت الزيادة في الاقتحامات ملحوظة في ما يسمى «ذكرى خراب المعبد»[1]، إذ وصلت الاقتحامات في 2018/7/29 إلى حوالي 1440 مقتحمًا مقارنة بـ 1293 في اليوم ذاته عام 2017، و400 عام 2016، و300 عام 2015[2].

وفي 2018/8/3، أعلن نتنياهو عن السماح بعودة الاقتحامات السياسية التي تمّ حظرها في تشرين أول/أكتوبر 2015 عقب اندلاع انتفاضة القدس. وقد اقتحم الأقصى على مدى يومين كلّ من أوري أرئيل، وشارين هسكل، ويهودا غليك وشولي موعلم



عودة الاقتحامات السياسية مؤشّر على اطمئنان الاحتلال إلى ضبط الشارع

وأمير أوهانا، وهم أعضاء كنيست من حزبي «الليكود» و«البيت اليهودي». وهذه المرة الأولى التي يرتبط فيها اسم هسكل بالاقتحامات، ما يعطي مؤشرًا على توسّع الاقتحامات السياسية. وقد سمح نتنياهو بعودة الاقتحامات بناء على تقييم أمني حيث إنّ السلطات الأمنية ترى أنّ الأمور باتت تحت السيطرة بعد سلسلة من الإجراءات «الأمنية» التي اتخذتها منذ انتفاضة القدس عام 2015، إن لجهة الاعتقالات أو المراقبة اللصيقة لحسابات الفلسطينيين على مواقع التواصل، أو الإجراءات الأمنية وأبراج المراقبة والكاميرات الذكية في

1 واي نت، 2018/3/20.
https://tinyurl.com/y89wtljl
2 جيروزاليم بوست، 2018/7/22.
https://tinyurl.com/y9hum3n3

البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى، وغيرها من الإجراءات التي أحكم الاحتلال عبرها قبضته الأمنيّة على القدس والمسجد الأقصى.

استهداف المنطقة الشّرقية من المسجد ومساعٍ لتحويل مقبرة باب الرّحمة إلى حديقة تلمودية

صعّد الاحتلال من وتيرة اعتداءاته على المنطقة الشرقية للأقصى، لا سيّما على مقبرة باب الرحمة الملاصقة لباب الرحمة في السور الشرقي من المسجد. ويسعى الاحتلال إلى تحويل المقبرة إلى حديقة تلمودية يسهل على المستوطنين التجوّل فيها تمهيدًا للوصول إلى الساحات الشرقية من الأقصى ضمن مخطط التقسيم المكاني للمسجد.

وشملت اعتداءات الاحتلال على المقبرة تخريب تلة باب الرحمة عبر اقتلاع أشجار الزيتون وتخريب المقاعد الحجرية والدرج في المنطقة، في حزيران/يونيو 2018، وذلك بعد قيام مئات من المصلين أواخر شهر رمضان، بإعمار منطقة باب الرحمة وتحسينها وتجميلها. وفي أيار/مايو 2018، نفذت طواقم سلطة الطبيعة الإسرائيلية أعمال حفر ونبش وتثبيت الأسوار الحديدية في



مقبرة باب الرحمة، فيما نجح الأهالي بإزالة أجزاء من الأسوار الحديديّة التي ثُبتت حول أجزاء من القبور، وخلال ذلك استباحت قوات الاحتلال المقبرة وحولتها لثكنة عسكرية وألقت بكثافة القنابل الصوتية لتفريق المعتصمين فيها واعتدت عليهم بالضرب والاعتقال، كما أبعدت سلطات الاحتلال 9 مقدسيين عن المقبرة لمدة أسبوع.



تعتقل قوات الاحتلال الشبان المشاركين في إفشال مخططات تهويد مقبرة باب الرحمة

ولا يزال المشهد في المقبرة على حاله: أعمال تخريب تقوم بها قوات الاحتلال، وصلوات تلمودية يؤدّيها المستوطنون في المكان، ومقدسيّون يحرصون على الوجود الدائم فيها وتنظيفها، لمنع الاحتلال من تحويلها إلى «مقبرة مأمن الله» أخرى، واعتقالات تنفذها سلطات الاحتلال بحقّ هؤلاء الشبان لمنعهم من إفشال مخطّطات الاحتلال، واستمرار التّصدّي والمقاومة.

استمرار الاعتقالات والإبعاد ضدّ المرابطين وموظّفي الأوقاف

في مقابل محاولات تعزيز الوجود اليهودي في الأقصى تستمر محاولات الاحتلال لتضييق الوجود الإسلامي في المسجد، وهي محاولات ظهرت أبرز تجليّاتها اعتبارًا من عام 2015 في ما عرف بـ «القائمة السوداء» التي شملت عددًا من المقدسيات، وصلت إلى حوالي 70، منعتهنّ شرطة الاحتلال من دخول الأقصى، لا سيّما في أوقات اقتحامات المستوطنين. وظهرت كذلك في إعلان وزير جيش الاحتلال ما أسماه «تنظيمي المرابطين والمرابطات» تنظيمًا خارجًا عن القانون، وإلحاق هذا القرار بآخر أعلن الحركة الإسلامية-الجناح الشمالي حركة خارجة عن القانون، وأغلق المؤسسات التابعة لها وحظر التعامل معها. وكانت هذه القرارات واضحة الغاية لجهة استهداف العنصر البشري الذي يشكل خط الدفاع الأول عن المسجد في وجه الاقتحامات والممارسات التي يقوم بها المستوطنون في أثناء اقتحام

الأقصى، لا سيّما أداء الصلوات التلمودية في ساحات المسجد وعند أبوابه.

وإلى جانب هذه القرارات، تنفّذ شرطة الاحتلال حملات مستمرّة تشمل اعتقال المقدسيين وإبعادهم عن الأقصى وعن البلدة القديمة، بالإضافة إلى اعتقالات تنفذ ضدّ حراس المسجد وموظفي الأوقاف، وإجراءات أخرى تطال دورهم من قبيل منعهم من الاقتراب من المستوطنين في أثناء الاقتحامات لمسافة يحدّدها الاحتلال. ومن ضمن هذه الحملات اعتقال عدد من المرابطين من كبار السنّ في نيسان/أبريل 2016، ويأتي هذا الاستهداف لكبار السنّ من المرابطين

اعتقالات الشرطة تطال موظفي الأقصى والمصلين

نظرًا إلى وجودهم في الأقصى بالتّزامن مع الاقتحامات الصباحية التي يستغلّها المستوطنون لأداء الصلوات التلمودية حيث يكون الشبان في أعمالهم.

الأثر «الإيجابي» لهذه القرارات كانت محل تقدير من نشطاء «المعبد» الذين يشيدون بدور المستوى الأمني، بمن في ذلك وزير الأمن الداخلي وقائد شرطة الاحتلال في القدس والمفوض العام لشرطة الاحتلال، في تأمين اقتحامات هادئة بعد تغيير السياسة الأمنية حيال الاقتحامات. فوفقًا لعساف فريد، الناطق باسم «ائتلاف جماعات المعبد»، فإنّ «إجراءات الشرطة في الأقصى كانت تتخطّى متطلبات المحافظة على الأمن، وكان يبدو أن المؤسسة الأمنية تعدّ اليهود الذين يريدون الصعود إلى جبل المعبد متطرفين ومسؤولين عن التوتر في المكان، فعملت الشرطة على منع اليهود من زيارة المكان والحدّ من أعدادهم». ثم تغيّر الوضع والمؤسسة الحالية، برأي فريد، تعمل وفق مبدأ جعل المسجد متاحًا لأيّ يهودي يريد زيارته وإردان «تخلّى عن السياسة التي كان معمولاً بها سابقًا حيث كان يرد على العنف من قبل المسلمين بإغلاق المسجد في وجه اليهود». أما هليفي، قائد شرطة الاحتلال في القدس، فقد «أخذ على عاتقه

السماح لأي يهودي يريد الدخول إلى جبل المعبد بأن يفعل، فإن وصل قبل موعد الإغلاق قبل خمس دقائق فسيسمح له بالدخول».

إجراءات لمنع تكرار نموذج هبّة باب الأسباط

صادف يوم الجمعة 2018/7/27 الذكرى الأولى لنصر هبة باب الأسباط عندما دخل المقدسيون إلى المسجد عقب اعتصامهم عند بواباته قرابة أسبوعين رفضًا للإجراءات التهويدية التي حاول الاحتلال فرضها وتثبيتها عبر البوابات الإلكترونية التي نصبها عند أبواب المسجد. وكانت هذه الإجراءات التي سمّاها الاحتلال أمنية محاولة لإحكام القبضة الإسرائيليّة على المسجد وإدخال تغيير جديد على الوضع التاريخي القائم يضاف إلى قائمة من الاعتداءات الإسرائيلية التي أدت إلى خلخلة الوضع القائم وتآكله.

في الذكرى الأولى لهذا الانتصار، اقتحم جنود الاحتلال الأقصى وحاصروه وأغلقوه لمدة 4 ساعات، ومنعوا الدخول إليه من بعد صلاة الجمعة، وأخرجت قوات الاحتلال مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني وحراس الأقصى وموظفي الأوقاف من



رسم الوعي الشعبي خطّ النصر في معركة البوابات في تموز/يوليو 2017

المسجد بالقوة واحتجزت هواتف بعضهم عند أبواب المسجد[1]. وبالتزامن مع إغلاق المسجد وإخلائه من المصلين، اقتحم جنود الاحتلال المسجد القبلي – المحاصر والمغلق بالسلاسل- ونفذوا حملة اعتقالات واسعة، واقتحم الأقصى خلال إغلاقه رئيس بلدية الاحتلال في القدس نير بركات، وقائد شرطة الاحتلال يورام هليفي، وضباط كبار بحراسة قوّات كبيرة من الوحدات الخاصة والشرطة. ودفع هذا الاعتداء المقدسيين إلى الاعتصام أمام المسجد، وأقاموا صلاة العصر في ساحة «الغزالي» أمام باب الأسباط، ودخلوه بعد فكّ الحصار.

وكان الاحتلال، الذي خسر معركة البوّابات أمام الصمود الشعبي، حاول تعويض هذه الخسارة ومنع تحويل النصر إلى نموذج. ففي تشرين ثانٍ/نوفمبر 2017، عمدت قوات الاحتلال إلى تركيب كاميرات مراقبة قبالة بوّابات المسجد الأقصى وذلك بقرار من وزير الأمن الداخلي الذي قال في تصريح صحفي إن الإجراء يأتي في سياق تطبيق توصيات المجلس الوزاري المصغّر بإزالة البوابات الإلكترونية الكاشفة للمعادن التي نصبتها قوّات الاحتلال عند أبواب الأقصى بعد عملية الجبّارين في 2017/7/14، واستبدال كاميرات مراقبة ذكية بها[2]. كذلك، عمد الاحتلال إلى تركيب أبراج مراقبة في منطقة باب العمود ضمن الخطّة الأمنية التي أعلن عنها جلعاد إردان، وزير الأمن الداخلي في حكومة الاحتلال، وصادقت عليها الحكومة في حزيران/يونيو 2017 لتغيير طبيعة منطقة باب العمود بما يخدم وقف العمليات الفدائية في إطار انتفاضة القدس التي انطلقت في تشرين أول/أكتوبر



أغلق الاحتلال الأقصى وأخرج المصلين منه في الذكرى الأولى لنصر هبة باب الأسباط لمنع تكريسها نموذج مقاومة

1 التقرير الشهري حول الاعتداءات الإسرائيلية في القدس في شهر تموز/يوليو 2018، مركز معلومات وادي حلوة، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77407/ar

2 الجزيرة نت، 2017/11/12.

2015. وأعلن إردان عن إنشاء وحدة شرطية قوامها 200 عنصر من الشّرطة ومجهزة بأحدث وسائل التكنولوجيا والاستخبارات[1].

الموقف الرسمي العربي والإسلامي: التطبيع مع الاحتلال والانجرار وراء صفقة القرن

في 1969/9/25، قررت الدّول الإسلامية التي اجتمعت في الرباط إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى. أوحى الموقف الرسمي حينها بالوعي بحجم الخطر المحيق بالأقصى، وبضرورة العمل على صدّ أي اعتداء على المسجد. إلّا أنّ هذا الموقف لم يلبث إلا أن تدهور، ومع تغيّر الحسابات والرؤى لدى عدد من الأنظمة الرسمية، ومصادرة قرار منظمة التعاون لمصلحة هذه الأنظمة لتصبح أداة لها وناطقة باسمها، كان الخطر على الأقصى يكبر ويتعاظم فيما الموقف الرسمي يتضاءل ويتراجع. صحيح أنّ خطاب «المعبد» اكتسب زخمًا وانتشارًا في الأوساط الرسمية لدى دولة الاحتلال وفي دوائر القرار إلّا أنّ هذا لم يكن السبب الوحيد الذي ضاعف الهجمة الصهيونية على المسجد. فبينما الاحتلال يعتدي على الأقصى وعلى المصلّين ويحاول فرض وضع جديد فيه كانت الأيدي تمتدّ لتصافح الاحتلال تحت عنوان التطبيع والسلام الاقتصادي وضرورة الوقوف مع الاحتلال في خندق واحد لمواجهة «الخطر الإيراني». ثمّ جاء الحديث عن صفقة القرن مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب والمسعى الأمريكي إلى تصفية القضية الفلسطينية بدءًا من إعلان القدس عاصمة لدولة الاحتلال، مرورًا بقضية اللاجئين، وتضييع الحقّ الفلسطيني. وبينما بدا أنّ بعض المواقف يتطلّع إلى تنفيذ ما سيمليه ترمب ظهر أنّ مواقف أخرى غير معنيّة بما يجري من تطوّرات مقابل بعض الدول التي تأمل ألّا تؤثّر صفقة القرن في مصالحها.

وعلى الرّغم من الحديث عن تجميد صفقة القرن أو أيّ خطة أمريكية للسلام حيث ستكون الأولويّة الآن للانتخابات النّصفية في الولايات المتحدة، إلّا أنّ ذلك لا يعني أنّ ما بعد الانتخابات سيكون أفضل من ما قبلها أو أقلّ ضررًا على القضية الفلسطينية، بما في ذلك القدس والمسجد الأقصى.

1 جيروزاليم بوست، 2017/11/1.
https://tinyurl.com/yczebbho

خلاصة وتوصيات

إنّ النظر إلى المشهد في الأقصى والقدس والمنطقة عمومًا يظهر تعاظم الأخطار التي تتهدّد كل من هو خارج بيت الطاعة الأمريكي، مع ما يعنيه ذلك لجهة التّعارض أو التّوافق مع المصلحة الإسرائيليّة. الاحتلال الإسرائيلي اليوم ضعيف وعاجز عن اتّخاذ قرارات بالذهاب إلى الحرب، وهذا صحيح على الجبهة الجنوبية مع غزة، والشمالية مع لبنان وسورية. وعلى الرغم من استقوائه بالأمريكي إلّا أنّه غير قادر على منع «انتفاضة البالونات الحارقة» في غزّة، ولا الذهاب إلى حرب ضدّ القطاع لعلمه بكلفتها وبجاهزية المقاومة للردّ على أي عدوان كما بيّن قادتها في رسائل وُجّهت إلى الاحتلال. وعلى الجبهة الشمالية، فالخشية قائمة من الوجود الإيراني في سورية ومن حزب الله، وما يعنيه ذلك من خطر على الأمن الإسرائيلي يحاول الاحتلال استيعابه والالتفاف عليه. في ظلّ ذلك، فإنّ الملعب الذي يجد الاحتلال نفسه أقدر على اللعب فيه هو الاستفادة من الدّعم الأمريكي وضعف الموقف العربي والإسلامي الرسمي لتحقيق قفزات كبيرة في مشروع التهويد في القدس والأقصى يمكن تقديمها كإنجازات في الداخل في مقابل التململ الشعبي الإسرائيلي من فشل الحكومة في إدارة عدد من الملفات العالقة.

لقد تمكّنت المقاومة، العسكرية والشعبية، من زعزعة الصورة التي ترسّخت في الأذهان بعد حرب عام 1967 عن أنّ «إسرائيل قوية وجيشها لا يهزم»؛ نعم لا يمكن إنكار القوة العسكرية والاستخباريّة للاحتلال وحضور أدواته على الأرض لكن المشهد لا يقتصر على هذا الأمر، فقد ثبت إمكانية إجبار الإسرائيلي على التراجع وعلى الانسحاب وعلى إعادة رسم الحسابات، شريطة الجهوزية وتحديد الأهداف والوعي أنّ هزيمة الاحتلال تتمّ بمراكمة الإنجازات، وبمنع العدو من تحقيق مكتسبات جديدة وفرض أمر واقع جديد.

إنّ الدفاع عن القضية الفلسطينية، وفي القلب منها القدس والمسجد الأقصى، ليس حكرًا على الفلسطينيين، بل واجب كلّ من ينصر الحقّ من موقعه ووفق إمكاناته، ومن التوصيات التي يمكن إيرادها هنا:

- التسلّح بقوة الحق ورفض كل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية تحت أي مسمى كان، وأيّا كانت الجهة التي تحاول تمرير هذه التصفية وفرضها.
- انفتاح جميع الأطراف الفلسطينية على إتمام مصالحة تامة وناجزة بما يخدم مصالح الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، والتخلي عن عرقلة المصالحة بذريعة الخوف من خسارة مكتسبات سياسية لم تخدم المصلحة الفلسطينية مطلقًا.
- تعزيز المقاومة الشعبية بالاستفادة من انتفاضة القدس وهبة باب الأسباط، كنموذجين قابلين للاستدامة والتكرار والتطوير، ودعم المقاومة في غزة لما تشكله من ضغط على الاحتلال، ودعم الجهود المقدسية للتصدي للتهويد في مقبرة باب الرحمة، والمنطقة الشّرقية في الأقصى، لا سيّما مع تصعيد استهدافهما من قبل الاحتلال.
- الأردن صاحب الوصاية على الأقصى مطالب بالعمل على مواجهة قرار حظر الرباط، وسياسة استهداف المرابطين والمرابطات، والاعتداء على موظفي الأوقاف والدور الذي يفترض أن تضطلع به الأوقاف الإسلامية.
- الوقوف في وجه التطبيع مع الاحتلال لما تشكله العلاقات التطبيعية من دعم معنوي للاحتلال مقابل جرائمه التي يرتكبها بحق الفلسطينيين والمقدسات، وتفعيل مقاطعة الاحتلال على المستويات كافّة وحث الحكومات على تبني المقاطعة ضمن أولويات دعم القضية الفلسطينية.

الإدارة العامة
شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11
هاتف: 00961-1-751725
فاكس: 00961-1-751726
ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان
info@alquds-online.org
www.alquds-online.org

